كلمة السّيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان، بمناسبة افتتاح فعاليات ندوة انطلاق مشروع التوأمة بين وزارة العلاقات مع البرلمان ومجلس الدولة الإيطالي

السّيدات والسّادة الحضور الأفاضل،

إنه لمن دواعي السعادة والسرور أن نلتقي اليوم في هذا اليوم المبارك في إطار هذه الندوة التي تُعلن عن انطلاق برنامج واعد في العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبالخصوص بين الجمهوريتين الجزائرية والإيطالية، لنشهد ميلاد مشروعَ توأمةٍ بين وزارة العلاقات مع البرلمان ومجلس الدولة الإيطالي في مجال "تعزيز قدرات وزارة العلاقات مع البرلمان".

لقد تميزت العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي منذ نشأتها بمستوى عالٍ جدا من الديناميكية والتبادلات في مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية، تجارية، سياسية، علمية أوثقافية، الشيء الذي يترجم حقيقة المكانة التي تحتلها الجزائر على الصعيد الإقليمي وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، مكانة عززتها مبادئنا المبنية على الاحترام المتبادل وعلى الإيمان الراسخ بتكريس وبالارتقاء بمبادئ حسن الجوار، كما عرفت العلاقات الجزائرية الإيطالية بالخصوص نقلة نوعية في ظل السياسة الرشيدة لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، الذي وبالمناسبة قد مضرت علينا بالأمس بكل فخر واعتزاز، الذكرى الثالثة لانتخابه من طرف الشعب الجزائري ذات 12 ديسمبر من العام 2019، حيث عرفت هذه الفترة تبادلا مُشرفًا جدا للعلاقات بين بلدينا، ترجمته تلك الزيارات بين مسؤولي وقادة بلدينا، والتي تُوِجَتْ بزيارة الدولة التي قام بها رئيس الجمهورية الإيطالية السيد سارجيو ماتاريلا للجزائر بتاريخ 06 نوفمبر 2021، وأيضا زيارة الدولة للسيد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية السيد عبد المجيد تبون إلى إيطاليا بتاريخ 25 ماي 2022.

إن مسعانا هذا اليوم، يندرج في صميم النظرة الاستشرافية التي باشرها السيد رئيس الجمهورية، تنفيذا للوعود وللالتزامات التي قطعها على نفسه قبل توليه سدّة الحكم، والتي أخذت حيزها في التنفيذ مباشرة بعد ذلك على شكل إصلاحاتٍ ترمي إلى إرساء قواعد سياسة فعالة لجزائر جديدة بدءً بمراجعة شاملة لدستور البلاد وما انبثق عنها من قوانين عضوية غاية في الأهمية، ومن تنصيب لمؤسسات دستورية عديد على غرار: المحكمة الدستورية والمرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، وضمن هذه الرؤية، فإن مشروع التوأمة بين دائرتنا الوزارية ومجلس الدولة الإيطالي، تحت اشراف وتمويل من برنامج

الاتحاد الأوربي لتسهيل ودعم أولويات الشراكة، سيمكن اطاراتنا من الاستفادة طيلة 08 أشهر ابتداء من 16 نوفمبر الفارط، من الخبرة الإيطالية في هذا المجال.

وفي هذا السياق جدير بنا إعطاؤكم نبذة مختصرة عن مشروع توأمة لقائنا اليوم والذي يندرج في إطار استراتيجية الحكومة ضمن مخطط عملها فيما يخص الحوكمة المتجددة من أجل المزيد من الأداء والفعالية، وذلك من خلال لا سيما:

• إعادة تنظيم وتأهيل وعصرنة المصالح الرئيسية للدولة وللإدارات العمومية بغية تحسين خدماتها؛

• وضع إطار معياري يضمن جودة الحوكمة من خلال إعداد دليل مرجعي لإعداد النصوص التشريعية؛

• تحسين نوعية النصوص القانونية وتسهيل تطبيقها، مما يضمن إستقرار القوانين ويحقق الأمن القانوني الذي تصبو اليه دولة الحق والقانون.

حيث يرتكز مشروع التوأمة على محورين أساسيين يتضمنان إعداد:

أولا: دليل للصياغة التشريعية، دليلٌ يحترم المبادئ والقواعد والمعايير التقنية المتعلقة بصناعة التشريع والمساهمة في تحسين جودة النصوص القانونية.

ثانيا: دراسة حول نظام المعلومات لوزارة العلاقات مع البرلمان وتطويره، الشيء الذي سيسمح برقمنة وعصرنة أساليب عمل الوزارة وتحقيق نجاعة أكبر في ممارسة المهام المنوطة بها، كمنسق بينها وبين باقي الدوائر الحكومية من جهة، وضامن للعلاقة الوظيفية بين الحكومة والبرلمان بغرفتيه من جهة أخرى.

أصحاب السيادة.. أصحاب السعادة.. السيدات الفضليات السادة الأفاضل؛

في الختام، لا يسعني ، إلاّ أن أؤكد لكم أننا سنسهر معكم على تنفيذ مضمون هذه التوأمة، وتوفير كل الظروف لخبرائنا من أجل القيام بمهامهم على أكمل وجه في اطار هذا المشروع، الذي نعتبره فاتحة طيبة لفرص وآفاق أخرى كثيرة قد تجمعنا بالاتحاد الأوربي مستقبلا، ونأملها أن تكون ثرية ومتنوعة ضمن إطار الشراكة التي تعود بالنفع على الجميع.

أجدد الترحيب مرّة أخرى بضيوفنا الكرام وأشكركم على حسن إصغائكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته